

العقد شريعة المتعاقدين، مقدمة ويُعرف ذلك بالقوة الملزمة. وقد أكدت المادة 106 على هذا المبدأ، وبالتالي، فإن حسن النية * يجب أن يسود في إنشاء العقد وتفسيره وتنفيذـه، ويعتبر الالتزام بحسن النية التزاماً تعاقدياً. وإذا انحرف أحد المتعاقدين عن هذا الالتزام، : تعريف مبدأ سلطان الإرادة 2- حرية التعاقد: إرادة الفرد وحدها تكفي لإبرام العقود، و وبالتالي تستطيع هذه الإرادة إنشاء الالتزامات العقدية ، دون قيد على حرية الإنسان الكاملة و لا يحد من هذه الحرية سوى اعتبارات النظام العام و حسن الآداب، لا إجبار عليه في أن يدخل في رابطة عقدية لا يرغبهـا). 3-* الحرية في تحديد آثار العقد: فإن لهما كامل الحرية في تحديد آثار هذه الرابطة، فلا يلتزم على كل منهما إلا بما أراد الالتزام ، وكل ما أراده يتربـع على العقد الذي تم بينهما، فالفرد حر أن يتعاقد وفقاً لما يريد و بالشروط التي يرتضـها. 4-* العقد شريعة المتعاقدين: و المقصود بذلك أن العقد يلزم المتعاقدين كما يلزمهما القانون، لذا فلا يمكن لأي منهما الإنفراـد بتعديل العقد أو إنهائهـ و كذلك لا يجوز للقاضـي أن يقوم بذلك القيود الواردة على مبدأ سلطان الإرادة بيان هذه القيود 1 . القيود على حرية التعاقد و عدم التعاقد : إذا كان منطق سلطان الإرادة يقضـي بحرية الفرد في التعاقد و حريته في عدم التعاقد إلا أنه وردت القيود الآتـية على هذه النتيـجة و يتمثل ذلك في: حرية التعاقد تجد قيـداً خطـراً في النظام العام و الآداب، فإذا ما أـبرم عـقد يخالفـ النظام العام و الآداب في المجتمع فإنهـ يكون باطلاـ بـطـلـانـا مطلـقاً أي لا أثرـ لهـ، التي يـجـبـ الشـخـصـ علىـ إـبرـامـهـ عـقـودـ التـأـمـينـ الجـبـرـيـ منـ المسـؤـولـيـةـ عنـ حـوـادـثـ السـيـارـاتـ، وـ عـقـودـ إـيجـارـ الأـمـاـكـنـ السـكـنـيـةـ، 2ـ الـقـيـودـ عـلـىـ حرـيـةـ علىـ إـبرـامـهـ عـقـودـ التـأـمـينـ الجـبـرـيـ منـ المسـؤـولـيـةـ عنـ حـوـادـثـ السـيـارـاتـ، وـ عـقـودـ إـيجـارـ الأـمـاـكـنـ السـكـنـيـةـ، 2ـ الـقـيـودـ عـلـىـ حرـيـةـ تحـدـيدـ آـثـارـ الـعـقـدـ : أـ)ـ كـانـ مـنـ تـأـثـيرـ الـأـفـكـارـ الـاشـتـراكـيـةـ،ـ أـنـ قـامـتـ الـقـوـانـينـ بـتـحـدـيدـ تـلـكـ الـآـثـارـ فـيـ بـعـضـ الـعـقـودـ بـقـوـاعـدـ آـمـرـةـ،ـ وـ مـنـ ذـلـكـ عـقـدـ الـعـمـلـ تـحـدـيدـاـ يـكـادـ يـكـونـ شـبـهـ كـامـلـ،ـ بـ)ـ وـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـقـاعـدـةـ أـنـ الـعـقـدـ شـرـيـعـةـ الـمـتـعـاـقـدـيـنـ،ـ فـقـدـ أـجـازـتـ الـقـوـانـينـ الـحـدـيـثـةـ تـدـخـلـ الـمـحاـكـمـ فـيـ كـثـيرـ مـنـ إـلـحـالـاتـ لـتـعـدـيلـ بـنـوـدـ الـعـقـدـ أـوـ لـإـعـفـاءـ أـحـدـ طـرـفـيـ الـعـقـدـ مـنـ بـعـضـ الـشـرـوـطـ،ـ أـوـ لـإـنـهـائـهـ بـنـاءـاـ عـلـىـ طـلـبـهـ،ـ وـ مـنـ ذـلـكـ نـصـ الـقـانـونـ الـمـدـنـيـ الـجـزاـئـيـ عـلـىـ تـحـوـيلـ الـقـاضـيـ سـلـطـةـ إـعادـةـ النـظـرـ فـيـ الـتـزـامـاتـ الـمـتـعـاـقـدـيـنـ إـذـاـ وـقـعـتـ أـثـنـاءـ تـنـفـيـذـ الـعـقـدـ ظـرـوفـ طـارـئـةـ غـيرـ مـتـوقـعـةـ مـنـ شـأنـهاـ جـعـلـ الـتـزـامـاتـ أـحـدـهـماـ مـرـهـقـةـ وـ هـيـ نـظـرـيـةـ الـظـرـوفـ الـطـارـئـةـ مـادـةـ (107/3)ـ وـ مـنـ ذـلـكـ أـيـضاـ إـعـطـاءـ سـلـطـةـ الـقـاضـيـ تـعـدـيلـ الـشـرـوـطـ الـتـعـسـفـيـةـ فـيـ عـقـودـ إـلـزـاعـانـ مـادـةـ خـاتـمةـ